حرب 'التحرير' : جرائم وأكاذيب

02-5-2003

لكن الولايات المتحدة هي موضع ثقة في مسألة تأمين فواتير الليبيرالية، فمشروعها ينص على تنفيذ عملية الخصخصة خلال سنة ونصف لتطال جميع شركات الدولة...فالادارة الحالية تفكر على الأرجح في عراق بدون دولة.

بقلم آلان غريش - لوموند ديبلوماتيك - عدد ماي

مواد ذات علاقة

حقائق وأكاذيب حول الرهان النفطي

انضموا إلى الفاتحين! إنها بعض الأصوات التي همّشتها الموجة الصادقة في أوساط الرأي العام الأوروبي المناهضة للمغامرة العراقية، تلك الأصوات التي باتت تحض "معسكر السلام" على الاعتراف بضلاله على أساس أنه انهزم بعد دخول القوات الأميركية بغداد. أما باريس فإنها بتمسكها بموقفها تخاطر بأن تتعرض للعزل، وتخاطر الشركات الفرنسية بأن تُستبعد من عقود إعادة البناء وحتى بأن تقاطَع في الولايات المتحدة. فالخضوع هو المخرج المشرف الوحيد، ولا يهم إن كانت الحرب قد جاءت عبارة عن خرق فادح للقانون الدولي وقد شنت من دون موافقة الأمم المتحدة، فالقوة هي المنطق الحاسم. ولنهرع لانقاذ النصر.

فهل أن دخول الدبابات الأميركية بغداد يجب أن يحمل على تعديل التحليلات التي سادت قبل 20 مارس، تاريخ بدء الحملة؟ فمن ذا كان يشك في أن واشنطن التي تبدد ما يزيد على 45 في المئة من انفاقات العالم على التسلح سوف تسحق بغداد المنهكة بعد اثني عشر عاما من الحصار والتي نزع سلاحها بقرار من الأمم المتحدة والتي تخصص لأعمالها الدفاعية ما نسبته اثنان في الألف من المبالغ التي تنفقها واشنطن على سياستها الدفاعية؟ ولدى القيام بجرد النتائج يبدو التفاوت فاضحا إلى درجة مأسوية، فالولايات المتحدة خسرت 125 جندياً وبريطانيا 30، فيما يجمع معظم المحللين على سقوط عشرات الآلاف من الجنود العراقيين، منهم ما بين 2000و 3000 قضي عليهم في يوم واحد في بغداد. فهذا النصر هو أقرب إلى صيد الحمام منه إإلى الانجاز البطولي. وروى الكولونيل وودي رادكليف ما جرى في النجف، فيقول أن المقاتلين العراقيين كانوا يخرجون من أحد المصانع "فوجا تلو الآخر ويتجهون نحو قواتنا مسلحين ببنادق AK-47 وقد قتلوا جميعا: "هذا ليس عدلاً، قال الكولونيل، إنه عمل جنوني. فلنقصف المبنى بمساندة جوية قريبة ولنصفّهم جميعاً بضربة واحدة". وعلى هذا، علّق أحد الجنود: "ليس عندي شيء أفضل أقوله، لكني أشعر إلى حد ما أني مسؤول عن مجزرة، فلقد ضحينا بعدد هائل من الناس وأتساءل كم منهم كانوا أبرياء، هذا لا يجعلك تشعر بالفخر، لقد ربحنا لكن مقابل أي ثمن؟".

إنها عودة "زمن المستعمرات المبارك" يوم كان "المتحضرون" يسحقون "البربر". ففي العام 1898 قامت القوات البريطانية، بمساندة قوات مصرية إضافية، بالتصدي في أم درمان في السودان للمتمردين الذين كانوا قد تحرروا من الوصاية الأجنبية، فأبيد 11000 سوداني فيما لم تخسر القوات الانكليزية - المصرية سوى 48 رجلاً، ولم يكن أحد يجرؤ على الحديث عن "تحالف". ولكن، وإن كانت الأمبراطورية البريطانية قد أكدت أنها أرادت أن تعيد فرض النظام، إلا أنها على الأقل لم تدع أنها جاءت لتصدّر الديموقراطية كما أنها لم تكن سخيفة إلى درجة التذرع بالمخاطر التي يضغط بها المقاتلون السودانيون على لندن...

جاءت الحرب على العراق خاطفة، إنما بالتأكيد لم تكن سارة. فلا يزال الوقت مبكراً لإجراء جرد بالخسائر المدنية، فقد تم "إحصاء 2000 جثة"، لكن كم من القتلى لا يزال مطموراً تحت الأنقاض؟ ناهيك عن استخدام أسلحة الأورانيوم المنضب الذي ستدوم أضراره عشرات السنين على غرار الأسلحة المزيلة لأوراق الشجر التي استخدمتها الولايات المتحدة في غابات فيتنام والتي لا تزال توقع عدداً لا يحصى من الضحايا، وناهيك عن إلقاء القنابل العنقودية في المناطق المدنية، إن تصرف رجال المارينز قد كشف الوجه المقيت لـ"الحضارة".

إنه السابع من أبريل. وصلت الكتيبة الثالثة من اللواء الرابع للمارينز إلى ضواحي بغداد. ويروي المصور لوران فان در ستوكت "من الصحافيين المرافقين للحملة" ما يأتي: "توجهت شاحنة صغيرة زرقاء نحو القافلة، ثلاث طلقات تحذيرية، أطلقت عليها من دون كبير تركيز كانت كافية لايقافها. لكن السيارة واصلت السير وانعطفت راجعة لتحتمي في مكان ما ثم عادت بكل بطء. فأطلق عليها رجال المارينز النار، بدا الأمر مربكاً فراحوا في النهاية يطلقون النار من كل جهة (...) فمزق الرصاص جسم ثلاثة أشخاص، رجلين وامرأة. ذاك كان الخطر. ووصلت سيارة ثانية فتكرر المشهد". ويخلص الصحافي إلى المختصر المفيد: "خلال يومين شهدت

مباشرة مقتل حوالى خمسة عشر مدنياً. لديّ ما يكفي من الاطلاع على الحروب لأعرف أنها دائماً قذرة وأن المدنيين هم دائماً أول الضحايا، لكن بهذا الشكل، إنه لأمر عبثي". لا، ليس عبثاً، إنها جرائم حرب...

لكن أليس الضحايا الكثر هم ثمن "تحرير" العراق؟ من المؤكد أن العراقيين قد ارتاحوا بسقوط ديكتاتورية صدام حسين الأكثر دموية في المنطقة. كما أنه بالنسبة إليهم لم يكن يوم 20 مارس إلا مرحلة من حرب لا نهاية لها يستشهدون فيها منذ العام 1991، في عمليات القصف الدائمة والعقوبات المجرمة مع جنازات الموتى والحرمان واليأس. فقد كانوا يطمحون إلى الخروج من هذا الكابوس والدخول في عالم "طبيعي". الا أن عنف عمليات القصف التي دمرت البنى التحتية الهشة أساسا، وتصرف القوات الانكلو-أميركية قد أججا مشاعر القلق والتساؤلات، أكان ذلك حول نيات واشنطن أم حول نتائج الفوضى وخطر حدوث المواجهات الطائفية... فـ"المحررون" لم يحظوا في أي مكان باستقبال الأبطال...

وذلك إلى درجة أن البنتاغون اضطر إلى تنظيم ضربة إعلامية في عملية إسقاط تمثال صدام حسين في وسط العاصمة في 9 أبريل 2003 . وقد بثت هذه الصور في جميع أنحاء العالم بالرغم من المشهد الشاذ للعلم الأميركي الذي غطى رأس الديكتاتور والذي استبدل سريعا بالعلم العراقي. وقد بلغ السيد دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي، من التأثر ما جعله يصرح بأن هذا يذكره بمشهد سقوط جدار برلين! وقد نسي أن يحدد أن دحرجة صدام حسين قد تمت على يد القوات الأميركية في حضور جمهرة من العراقيين لم تتعدَّ... المئة شخص، أي أقل من عدد الصحافيين الذين حضروا لتخليد تلك اللحظات... وما من محطة تلفزيونية واحدة نقلت صوراً لكامل ساحة بغداد الرحبة الفارغة إلا من بعض الدبابات التي كانت تحمي مداخلها...

وكان من المفترض أن "الفرحة العفوية" التي عاشها الشعب العراقي تغطي على سقوط الدوافع التي أثارتها واشنطن لشنها الحرب. فعلى مدى أشهر رفعت الادارة الأميركية راية البحث عن أسلحة الدمار الشامل لشن حملتها الصليبية على بغداد. هذه الأسلحة المخبأة كان تهدد مباشرة قلب الولايات المتحدة. وقد تكاثرت الأدلة على ذلك، فالرئيس بوش أوضح في خطابه حول "حال الاتحاد" في 28 يناير عام 2003 أن العراق قد حاول شراء خمسمئة طن من أوكسيد الأورانيوم من النيجر يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة الذرية. وجاء وزير الخارجية كولن باول ليضع الاثباتات بين يدي منظمة الأمم المتحدة.

وفي السابع من مارس انهار كل ما بني حول الموضوع. فقد أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن الوثائق التي قدمت تشتمل على تلفيقات لا أساس لها... والمخابرات البريطانية، المتورطة منذ العام 1997 في حملات التضليل الخاصة بالعراق، هي التي كانت وراء هذه التضليل، كل هذا لا يهم! فوسائل الإعلام الأميركية لم تكد تذكر شيئاً عن هذه التكذيبات، وظل ما يزيد على 40 في المئة من الأميركيين مقتنعين عشية الحرب بأن العراق يملك سلاحاً نووياً...

فالجيش العراقي لم يستخدم أبداً لا أسلحة كيميائية ولا أسلحة جرثومية خلال المعارك في حين أن النظام كان يوشك على السقوط. وحتى الآن لم تجد القوات الأميركية ما يكفي لتبرير هذه الحرب وسقوط عشرات الآلاف من القتلى فيها. وهاهي واشنطن ترفض عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق مع أن هذا الأمر ضروري من أجل أي عملية رفع للعقوبات. وعلى الأرجح، فإن الرئيس بوش يتكل مرة أخرى على السيد توني بلير ليؤدي له خدمة ويفبرك "براهين" جديدة في دوائر التحالف السرية.

ثم إنه تم التذرع بالعلاقات بين تنظيم "القاعدة" التابع للسيد أسامة بن لادن والنظام العراقي لإدراج الحملة على العراق ضمن "الحرب على الإرهاب". لكن وكالة المخابرات المركزية الأميركية لم تكن مقتنعة بذلك، غير أن 44 في المئة من الأميركيين يعتبرون أن بعض أو معظم قراصنة الجو الذين نفذوا عمليات 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 كانوا عراقيين و 45 في المئة منهم يؤكدون أن صدام حسين تورط شخصياً في هذه الاعتداءات. وهذه الاحصاءات تؤكد أن التلفيقات التي تبثها وسائل الإعلام الكبرى يمكنها حتى في المجتمع المنفتح أن تحرّف النقاش كلياً وتفرغ الديموقراطية من مضمونها.

فعملياً هناك قاسم مشترك واحد بين السيد أسامة بن لادن والرئيس السابق صدام حسين، وهو رابط أدركه العراقيون جيداً منذ زمن طويل وهو أن الرجلين كانا في ثمانينات القرن الماضي حليفين استراتيجيين للولايات المتحدة. وأن أياً منهما ما كان ليصبح على هذه الدرجة من الخطورة لو لم يستفد من مساعدة الحكومات الأميركية المتعاقبة سياسيا وعسكريا. فمن المشهور جداً هذا الدعم الذي قدمته واشنطن للمجاهدين الأفغان والمتطوعين العرب الذين جندوا لمحاربة الاحتلال السوفياتي وخصوصاً للسيد أسامة بن لادن. أما الروابط بين السيد صدام حسين وواشنطن فإنها أقدم بكثير.

فبحسب المطلعين على سيرة حياة الديكتاتور أن اتصالاته الأولى بوكالة المخابرات المركزية الأميركية تعود الى ستينات القرن الماضي يوم كان شابا لاجئا في القاهرة. ففي فبراير عام 1963 أطاح انقلاب عسكري نظام عبد الكريم قاسم التقدمي، وبعده أدت ملاحقة الديموقراطيين والشيوعيين إلى سقوط آلاف الضحايا. وإذ عاد صدام حسين على جناح السرعة إلى البلاد فإنه شارك في ذلك مصفّياً ومعذّباً بيديه. وقد قدمت وكالة المخابرات المركزية لائحة الأشخاص المطلوب توقيفهم، كما فعلت اندونيسيا في العام 1965 حيث أدت عملية قمع الشيوعيين إلى سقوط 500000 قتيل... وإلى زمن ذاك التواطؤ القديم يعود ما يتردد في العالم العربي من أن صدام حسين هو... عميل لوكالة المخابرات المركزية الأميركية. وطالما تحققت نظريات التآمر في الشرق الأوسط...

أما التحالف بين حزب البعث وإدارة ريغن فقد قوي في ثمانينات القرن الماضي. والرجل الذي سيبدأ هذا العهد لم يكن سوى السيد دونالد رامسفيلد الذي زار بغداد في ديسمبر عام 1983 ليصافح بحرارة هتلر المستقبل، فغاب العراق عن لائحة الدول الداعمة

للارهاب وأعيدت العلاقات الديبلوماسية بين الدولتين، وقدمت واشنطن عوناً عسكريا لبغداد في حربها ضد "الثورة الاسلامية"، مع أن الولايات المتحدة كانت تعرف أن الجيش العراقي، وفي خرق للاتفاقات الدولية، قد استخدم أسلحة كيميائية ضد إيران. وفي العام 1988، عندما استخدم هذا الجيش الغازات السامة ضد الأكراد موديا بحياة آلاف الأكراد في حلبجة، شاركت وزارة الخارجية في حملة تضليل في محاولة لالقاء المسؤولية على طهران.

ومع الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس عام 1990 تغيرت المعطيات. ومع ذلك عندما ثار العراقيون من أهل الجنوب ومن الأكراد خلال شهري فبراير-مارس عام 1991، تركه الجيش الأميركي يسحقهم، ذاك أن واشنطن رغبت في اسقاط صدام حسين وليس النظام. وهذا ما أوضحه السيد كولن باول في العام 1992 يوم كان رئيس أركان الهيئة المشتركة للقوات المسلحة: "هناك وجهة نظر حالمة تعتقد أنه إذا ما أطيح صدام حسين غداً بواسطة باص، فان هناك شخصاً ديموقراطياً من مدرسة جيفرسون مستعد لاجراء انتخابات. والكثيرون كانوا سيغضبون لو أننا دخلنا بغداد ورأينا جنوداً أميركيين يقومون بدوريات في العاصمة بعد سنتين مفتشين عن جيفرسون". ويتذكر العراقيون هذا الكلام وخصوصاً الشيعة الذين كانوا ضحية عملية القمع بنوع خاص، وهكذا يمكن تفهم مخاوفهم في مواجهة الدعوات الديموقراطية الصادرة عن الأسياد الجدد.

والذي غذى هذه المخاوف ليس فقط مسلك القوات خلال الحرب، بل بعض المشاهد اللافتة، مثل مشهد وزارة النفط يحرسها المارينز فيما كانت الوزارات الثلاثون الأخرى لا تتعرض للنهب وحسب، بل تحرق بشكل منظم. ومشاهد عمليات النهب وخصوصاً في المستشفيات وأمام أنظار الجنود الأميركيين اللامبالية. ومشاهد تخريب المتحف الوطني كما متحف الموصل، وحريق المكتبة الوطنية والمكتبة القرآنية وكلها كنوز الحضارة العراقية والعالمية. وقد لخص البروفسور العراقي شاكر عزيز شعوراً عاماً حين قال: "لقد رأيت بأم عيني كيف أن القوات الأميركية كانت تحض العراقيين على نهب جامعة التكنولوجيا وإحراقها. فما هذا الطموح الجيوسياسي الجنوني، وما هذه الحضارة الحاقدة على كل ما هو عربي ومسلم، وما هذا الجشع إلى النفط وعقود إعادة البناء الوافرة الربح التي دفعت الأميركيين إلى عربدة التدمير هذه". والواقع أنه كان يكفي بعض الدبابات لحماية هذا التراث للبشرية، عدد منها لا يكاد يصل إلى العدد الذي استخدم لإغلاق الساحة حيث نظمت واشنطن عملية إسقاط تمثال صدام حسين...

ويخشى العراقيون حالة الفوضى القائمة ويشتبهون في أن الولايات المتحدة سوف تبقيها لكي تبرر وجودها وتضع يدها على البترول وتقيم قواعد عسكرية. وكلهم يدركون أن المجتمع تفكك منذ اجتياح الكويت وخصوصاً تحت ضربات العقوبات التي تمسكت بها جميع الادارات الأميركية بكل جوارحها بالرغم من الأدلة على طابعها الإجرامي على الشعب العراقي. وأصبح الصمود في الحياة، وعلى حساب مفهوم الدولة، الكلمة السر بالنسبة الى كل فرد منهم. فتعززت الحياة العشائرية بتشجيع من الدولة وانهار النظام التعليمي وعاد العمل بالتقاليد الأكثر تخلفاً .... ثم إن توزيع السلاح على القبائل خلال تسعينات القرن الماضي والاستيلاء على تلك التي تخلى عنها الجيش في العام 2003 جعل من العراقيين شعباً مسلحاً لما هو خير وعلى الأرجح لما هو شر. والكثيرون يخشون ألا تكون الديموقراطية هي التي ستسود بل الاضطرابات.

وقد بدأت تظهر بوادر التوتر. ففي الموصل أدت المواجهات الى اشتباكات بين مختلف الطوائف بينما في كركوك طُرد بعض السكان العرب على يد الأكراد الذين كانوا قد طُردوا على يد صدام حسين. وبين الشيعة بدأت القوى الدينية الأكثر راديكالية تفرض نفسها. أما محاولات الانكلو-أميركيين لاحياء دور بعض مسؤولي البعث السابقين أو بعض ضباط الشرطة المحليين فقد لاقت معارضة عنيفة.

وسرعان ما أكد العراقيون أنهم يرفضون "نظام المحميات" الأميركي. فلم تكد الحرب تنتهي حتى تظاهر حوالى عشرين ألف شخص في الناصرية معترضين على اجتماع المعارضة الذي عقد برئاسة "الوالي" الأميركي على العراق الجنرال جاي غارنر وهم يهتفون: "نعم، نعم للحرية! نعم نعم للاسلام! لا لأميركا، لا لصدام!". ومذاك تكاثرت المسيرات التي تستعيد العبارات نفسها.

فهل ستؤثر هذه التظاهرات في الجنرال غارنر، الصقر بين الصقور، وصديق السيد رامسفيلد، والذي يشرح بكل لطف أن الولايات المتحدة لم تكن لتنتصر في فيتنام لو "أننا نقلنا الحرب الى الشمال بدل من أن نقبع منتظرين في الجنوب، وهذا ما فعلناه في العراق. لو كان بوش رئيساً لكنا ربحنا"، وربما أن هذا احتمال ضعيف، فهاهي واشنطن عازمة على فرض إدارتها المباشرة بمساعدة بعض المتعاونين معها مثل السيد أحمد الجلبي الذي صدر في حقه عن المحاكم الاردنية حكم بالسجن مدة اثنين وعشرين عاماً بتهمة اختلاس أموال.

وقد وضعت مشاريع إعادة البناء وأعطيت العقود إلى شركات أميركية مرتبطة مباشرة بالادارة الحالية. فحملة الانتخابات الرئاسية على الأبواب والمطلوب تمويلها... فقد عهد إلى الشركة البترولية "هوليبرتون" التي أدارها حتى العام 2000 السيد ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي حالياً، بمهمة مكافحة الحرائق في آبار النفط. أما مجموعة "باكتل"، الأولى أميركياً في الأشغال العامة والمقربة من الادارة الحالية، فقد حظيت بعقد آخر قد تصل قيمته الى 680 مليون دولار، وقرر الاتحاد الأوروبي فتح تحقيق حول ما إذا كان هذا العقد موافقاً للقوانين المعمول بها في إطار منظمة التجارة العالمية.

وقد يرد البعض سائلاً: أليست هذه أموالاً أميركية؟ والجواب، كلا على الاطلاق. فمن أصل الـ 2,4 مليار دولار التي أقرها الكونغرس للمساعدة في إعادة إعمار العراق، هناك 1,7 مليار تأتي من... الأرصدة العراقية المجمدة منذ العام 1990 والتي وضعت واشنطن يدها عليها في 20 مارس الماضي. لكن الولايات المتحدة هي موضع ثقة في مسألة تأمين فواتير الليبيرالية، فمشروعها ينص على

تنفيذ عملية الخصخصة خلال سنة ونصف لتطال جميع شركات الدولة ولانشاء مصرف مركزي مستقل، هذا النوع من المؤسسات الذي لا وجود له في أي بلد آخر في المنطقة. فالادارة الحالية تفكر على الأرجح في عراق بدون دولة.

أما الذين ينتقدون موقف "معسكر السلام" ويحلمون بـ"شرق أوسط جديد" فهم يتساءلون عما إذا لم تكن الديموقراطية تستحق حرباً. والجواب هو أن المنطقة قد شهدت منذ العام 1948 نزاعات متعددة، بدءاً بالحرب الاسرائيلية العربية الأولى وصولاً الى تفجر الأوضاع في الخليج (1990 ـ 1991) مروراً بالانتفاضتين. وكل من هذه النزاعات أفضى الى حالة تشنج في الرأي العام والى توطيد الأنظمة القائمة. ولم يؤدّ أي منها الى مزيد من الانفتاح أو الديموقراطية. فما الذي ستغيره الحرب على العراق في هذه المعطيات؟

فهذه الحرب شنت رغماً عن الغالبية العظمى من الرأي العام العربي والاسلامي. لكن مع أن القمة العربية قد أدانتها بالاجماع إلا أن ستة من أعضائها قدمت تسهيلات للقوات الأميركية. وفي موازاة ذلك كان هناك وسائل إعلام وقوى معارضة ومثقفون ينافحون عن النظام البربري تحت شعار مقاومة الأمبريالية الأميركية. فهذا الانفصام في الشخصية وهذا الشعور بالعجز والاذلال فيما تتواصل عملية سحق الفلسطينيين من دون أي مبالاة من واشنطن، كل هذا لا يوفر شروط الانفتاح السياسي والثقافي بل إنه بالعكس يؤمن أرضاً خصبة لكل أشكال الانطواء على الذات وحتى للارهاب.

إن بغداد هي في صلب المخيلة العربية وهي رمز العظمة الماضية، لقد كانت عاصمة أكبر امبراطورية اسلامية، الامبراطورية العباسية ما بين القرنين السابع والثالث عشر، كما أنها أيضاً مركز الطموحات إلى النهضة في القرن العشرين مع إقصاء الاستعمار البريطاني وعملائه في العام 1958، ومع تأميم شركة نفط العراق في العام 1972. وجاء اجتياح المغول "البرابرة" للامبراطورية العباسية، ثم احتلال بغداد في العام 1258 مع احراق مكتباتها والكتب التي رميت في نهر دجلة وقد سود رمادها مياهه، ليشكل بداية انحطاط العالم العربي الاسلامي. وربما يأتي يوم يستعيد فيه أحد الصحافيين العرب كلام المؤرخ الكبير ابن الأثير من القرن الثالث عشر الذي تحدث عن تردده في الكلام عن تلك الكوارث، فيكتب بعد عشر سنين بخصوص سقوط بغداد في العام 2003: "على مدى سنوات أحجمت عن ذكر هذا الحدث إذ كنت استعظم هذا الخطب الجلل وأمتنع عن روايته. فكنت أقرّب رجلاً وأرجع الأخرى. فمن هو الرجل الجريء الذي يسهل عليه أن يعلن ويصف طريقة زوال الاسلام والمسلمين؟ (...) فربما أن البشرية لن تشهد حدثاً من هذا النوع من الآن وحتى نهاية العالم".